السّلوكُ السّياسيُّ التركيُّ تجاه سوريا في ظلِّ حكمِ حزب العدالةِ والتنمية

نعمة سعيد عبد الله سرور

محاضر بقسم التاريخ، وباحث في العلوم السياسية

جامعة الأقصى - غزة / فلسطين

مقدمة:

تحاولُ هذه الدراسةُ رصدَ وتحليلَ تطوُّرِ السلوك السياسي التركي تجاه سوريا في ظل حكم حزب العدالة والتنمية منذ العام ٢٠٠٢، باعتبار هذا السلوك مؤشِّراً على سياسة تركيا الإقليمية تجاه المنطقة العربية، وأيضاً لوجود علاقةٍ ارتباطيةٍ خلال تلك الفترة بين هذا السلوك والتطورات السياسية الداخلية لدى العديد من الدول العربية. والدراسةُ تسعى إلى محاولة توصيف الملامح العامة للسلوك السياسي التركي تجاه سوريا، وطبيعة هذا السلوك، وتفسير محدّداته، وتطوُّره، وأهدافه، وتحوُّلاته الجذرية منذ العام ٢٠١١، وذلك انطلاقاً من إطارٍ منهجيٍّ محدَّدٍ يتعامل مع هذا السلوك في إطاره الشامل والأوسع. بمعنىً آخر، ما تسعى الدراسةُ إليه، هو رصد عناصر الاستمرار والتغيُّر في السلوك التركي، وتحليل مُسبِّبات ودوافع تغيّره.

وتنطلق الدراسةُ من فرضيةٍ رئيسةٍ مفادُها أن السلوك السياسي التركي تجاه سوريا التزم لفترةٍ محدودةٍ باستراتيجية تصغير المشكلات، إلا أنه سرعان ما ابتعد عن هذا النهج، وانزلق في تطوُّرات المشهد السوري الداخلي منذ منتصف العام ٢٠١١.

هذا وقد استندت الدراسةُ في التحليل على مناهج عدّةٍ، هي:

منهجُ تحليل السلوك السياسي، والمنهجُ السياسيُّ المقارن، كما استفادت الدراسةُ من أدبيّات نظرية المساومة، ونظرية المصلحة الوطنية.

كما تناولت الدراسةُ محاور عدّةً، هي:

المحور الأول: محدِّدات السلوك السياسي التركي تجاه سوريا.

المحور الثاني: السلوك التركي في التسعينات من القرن الماضي.

المحور الثالث: تطوُّر السلوك السياسي التركي (الإيجابي) في ظل وصول حزب العدالة والتنمية في العام ٢٠٠٢.

المحور الرابع: التحوُّل الجذريُّ في الموقف التركي تجاه الحراك السوري الداخلي منذ العام ٢٠١١.

المحور الخامس: تحليل وتقييم السلوك التركي في ضوء المكسب والخسارة.

المحور الأول: محدِّداتُ السلوكِ السياسيِّ التركيِّ تجاه سوريا:

في إطار تحليل السلوك الخارجي للوحدات الدولية، ثمة اتجاهاتٌ ورؤىً متعددةٌ سنتناولها بالتأصيل النظري، ومن أبرز هذه الاتجاهات، الاتجاه الذي يرى أن الدولة تُكيِّف سياستها الخارجية وسلوكها طبقاً لمبدأ التداول، ويعتمد ذلك على درجة التجانس، ووضوح السلوك السياسي الخارجي الموجّه للدولة، وإذا كان السلوك الموجّه إليها غامضاً ويحتمل أكثر من معنى، فإنها لن تكون قادرةً على تكييف سلوكها طبقاً لهذا السلوك[١].

على أية حال، سيتم استعراض محدّدات السلوك التركي على النحو الآتي:

١ـ المحدِّدُ (البُعد) التاريخيُّ:

يُعتبر البعد التاريخي أحدَ أهمِّ محدِّدات السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا. ومن هذا المنطلق، أدركت القيادة التركية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية، بأن استحضار الإرث التاريخي بجوانبه الإيجابية، يمثّل خطوةً مهمةً نحو إعادة الثقة بين تركيا وسوريا، بعيداً عن الرواسب السلبية والاتهامات المتبادلة. كما بدأت تركيا بتبنّي معالجةٍ يتمُّ في ضوئها رصد العوامل الجيو-ثقافية التاريخية في المنطقة من زاوية الرؤية التركية الداخلية، وقدرتها على الأداء الاستراتيجي الفعّال في المنطقة[٢].

---

(١) فتحية النبداوي ومحمد نصر مخسا، أصول العلاقات السياسية الدولية، الاسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٨٥، صص٤٢٩ـ٤٣٠.

(٢) أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة السياسية، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل ومراجعة بشير نافع وبرهان كورغلو، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٠، ص٣٦٥.

ومن هنا، برزت أهمية البعد التاريخي في العلاقات التركية السورية، والتي حاولت تركيا الاستفادة منها، واستثمارها في تأسيس علاقةٍ إيجابيةٍ، والتأكيد على أهمية التقارب بدلاً من الابتعاد والجفاء. فمن وجهة نظر القيادة التركية في ظل حزب العدالة والتنمية، إن الرجوع إلى إيجابيات المراحل المشتركة التي عاشتها تركيا وسوريا خلال الحقبة العثمانية، قد تساعد البلدين في بناء علاقاتٍ حسنةٍ، خصوصاً أنه نتج عن التاريخ المشترك، أواصرُ الدِّين والثقافة والمعاصرة، والعاداتُ والتقاليد.

٢ـ المحدِّدُ (البُعد) الجغرافيُّ:

لقد أكَّدَ علماء العلاقات الدولية والجغرافية السياسية على أهمية الموقع الجغرافي للدولة، ودوره المُهمّ في حياتها، وأمنها، واستقرارها، وبقائها. ويتَّضح هذا الدور من خلال إسهام الموقع الجغرافي في توجيه السياسة الخارجية، وتحديد قوالب الأنظمة السياسية، وخصائص الأنشطة الاقتصادية، والتركيبة الاجتماعية. ففي هذا الصّدد يقول «دوغلاس جاكسون»: «وفي الحقيقة إن دراسة أية ظاهرةٍ سياسيةٍ، ومنها السياسة الخارجية، لأيِّ مجتمعٍ إنسانيٍّ، لا تتمُّ بمعزلٍ عن وعائه الجغرافي. وهذه حقيقةٌ علميةٌ ثابتةٌ أكَّد معظم المتخصِّصين في علم السياسة على أنها مسلماتٌ أولى»[١].

فالجغرافيا كمحدِّدٍ للسياسة الخارجية للدولة، قد تؤدِّي إلى علاقة صراعٍ مع دولةٍ مجاورةٍ، فعدمُ وجود طبيعةٍ مانعةٍ، أو تمتّعُ الدولة بموقعٍ استراتيجيٍّ مهمٍّ يجعلها موضوعاً للتنافس الدولي. إلا أن الجغرافيا ذاتَها قد تُسهِّل التبادل التجاري مع دولةٍ أو دولٍ مجاورةٍ، والعكس بالنسبة للدول النائية، وينسحب الأمر نفسه على عمليات الاندماج السياسي الدولي، وبناء التحالفات العسكرية[٢].

استناداً على التأصيل النظري السابق، يمكن القول إن كمّاً كبيراً من التداخل في العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية التركية-السورية، فرضه الواقع الجغرافي التركي والسوري، فحقائق الجغرافيا فرضت على الطرفين ضرورة عدم تجاوز حدود التعاون والتقارب.

---

(١) Douglas Jackson, (1964), *Political and geographic relationship*, New Jersey, Prentice Hall, Englewood cliffs, p.5.

(٢) أحمد يوسف أحمد ومحمد زيارة، مقدمة في العلاقات الدولية، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٥، ص٨٠.

إجمالاً، لقد أفرز البُعد الجغرافي (كمحدِّدٍ)، ثلاث قضايا محوريةٍ في السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا، أثّرت في مسيرة العلاقات الثنائية وتطوُّرها، وهي: الحدود، والمياه، والسياسة الإقليمية.

٣ـ المحدِّدُ (البُعد) الاقتصاديُّ:

في ضوء المساعي التركية الهادفة لتطوير الاقتصاد، والحفاظ على استمراريّة معدّلات التنمية والنمو الاقتصادي، لم تتوانَ القيادة، في ظلِّ حكم حزب العدالة والتنمية، عن مواصلة تعميق علاقاتها الاقتصادية، وتوسيع حجم استثمارها في المحيط العربي عموماً. ولأن سوريا تُعدُّ البوابة الرئيسة لتركيا نحو العالم العربي، رأت تركيا ضرورة تفعيل الجانب الاقتصادي من علاقتها بسوريا، باعتبارها الطريق البرّي الأسهل نحو المنطقة العربية، وعبره تُنقَل السّلع والبضائع. كما أن سوريا تُعتَبر المكان الأمثل لخطوط الطاقة العربية الناقلة للنفط والغاز الضروريين لتركيا، فضلاً عن كونها بيئةً خصبةً للاستثمار، وسوقاً مهمّاً للتبادل التجاري. فعلى سبيل المثال، وافقت الحكومة السورية في العام ٢٠٠٥ على أكثر من ٣٠٠ مشروعٍ استثماريٍّ تركيٍّ بقيمةٍ إجماليةٍ قُدِّرت بحوالي ١٥٠ مليون دولار. كما شهد عدد السّياح الأتراك في سوريا في العام ٢٠٠٥ ارتفاعاً بواقع ١٩ مرةً عما كان في العام ٢٠٠٠[١].

٤ـ المحدِّدُ (البُعد) الأمنيُّ:

بدون أدنى شكٍّ، تعتبر الدول أن المحدّد الأمنيَّ ركيزةٌ أساسيةٌ من الركائز التي تُساهم في وجودها وبقائها. فالدولة التي تعاني من معضلةٍ أمنيةٍ داخليةٍ أو خارجيةٍ، قد تتعرَّض للابتزاز والمساومة. لذلك، تحرص الدُّوَل على معالجة قضاياها الأمنية بكل الوسائل الممكنة والمتاحة، لأن ذلك سوف ينعكس على مدى فعالية سياستها الخارجية، ودورها الإقليمي والدولي.

ونظراً لتعرّض تركيا لأزمةٍ أمنيّةٍ حادّةٍ منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي، والتي تمثّلت في إعلان حزب العمال الكردستاني (PKK) الكفاح المسلح ضد حكومة أنقرة، وكانت سوريا هي الحاضنة لقيادة ومقاتلي هذا الحزب، فإن تركيا لم تتوانَ عن تهديد سوريا رسمياً، والتلويح بضرب منشآتها الحيوية في حال استمرار الدّعم السوري لهذا الحزب. وقد مارست تركيا اتجاه سوريا سياسة الابتزاز تارةً، والتهديد تارةً ثانيةً،

(١) عمر تشبيناذ، سياسات تركيا في الشرق الأوسط: بين الكمالية والعثمانية، أوراق كارنيجي، مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، مركز الشرق الأوسط، ٢٠٠٨، العدد ١٠.

والمساومة تارة ثالثة. وكان أحدُ أبرز أشكال التهديد والابتزاز التركيين لسوريا، تلك الاتفاقيات العسكرية والاستراتيجية التي وقّعتها تركيا مع إسرائيل في العام ١٩٩٦[١] في ضوء استعراض أبرز المحدِّدات التي تتحكّم في توجيه السلوك السياسي التركي تجاه سوريا، لا يمكن استثناء مُتغيِّرات البيئة الإقليمية والدولية، فضلاً عن علاقات تركيا مع المنظومة الدولية، خصوصاً، علاقاتها الوثيقة بالولايات المتحدة الأميركية ودول الاتحاد الأوروبي، وعضويتها في حلف شمال الأطلسي (الناتو)، فهذه المتغيِّرات أثّرت في السلوك التركي. وبحسب المسار العلمي والواقعي للأمور، لا يمكن الإقرار بأن السياسة الخارجية التركية ذات خطٍّ استقلاليٍّ عامٍّ، فالإرثُ التاريخيُّ للسلوك التركي في المنطقة العربية والواقعُ الحاليُّ، يؤكّدان أن ثمة مؤثراتٍ خارجيةً تؤثّر في توجُّهاته وأدائه.

المحورُ الثاني: السلوكُ التركيُّ في التسعيناتِ من القرنِ الماضي:

لا يمكن استعراض وتحليل السلوك التركي تجاه سوريا منذ وصول حزب العدالة والتنمية في العام ٢٠٠٢، بمعزلٍ عن الحقبة السابقة، والتي اتّسمت العلاقات بين البلدين خلالها بالتوتُّر والتّباعد.

لذا سوف تُخصِّص الدراسةُ عقدَ التسعينات من القرن الماضي، كفترةٍ قد تكون كافيةً لتعكس حالة العلاقات بين الدولتين، إذ مارست تركيا خلالها سلوكاً حادّاً، وتهديداً مباشراً، وابتزازاً ومساومةً، لاسيما تجاه قضيتي: المياه، والتحالف الاستراتيجي مع إسرائيل في العام ١٩٩٦[٢]. ويمكننا استعراض السلوك التركي على النحو الآتي:

أولاً: قضية المياه

تُعَدُّ المياهُ ورقةً رابحةً بيد تركيا في مواجهة دول الحوض، ما يُمثِّل عنصراً من عناصر تهديد الأمن القومي العربي، كون ما يقارب من ٨٨٪ من مصادر نهر الفرات، و٨٧٪ من مياه نهر دجلة تقع داخل الأراضي التركية[٣]. ومنذ مطلع التسعينات من القرن الماضي، قام خبراء المياه في إسرائيل والولايات المتحدة بجانب خبراء المياه الأتراك، بتنفيذ السياسة

(١) وليد رضوان، العلاقات العربية التركية، دور اليهود والتحالفات الدولية والإقليمية، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٦، ص٣٠٧.

(٢) محمود السامرائي، المياه في استراتيجية تركيا السياسية المعاصرة، مجلة العلوم السياسية، العدد ٢٦، ٢٠٠٢، ص٨٧.

(٣) عبد الناصر سرور، التعاون الإسرائيلي التركي في السياسة المائية خلال عقد التسعينيات، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد ١٦، العدد الأول، يناير ٢٠٠٨، ص١٨٧.

المائيّة في تركيا، وهي سياسةٌ غير منفصلةٍ عن الجوانب الأمنية، والسياسية، والاقتصادية الموجّهة ضد سوريا.

وقد سعت تركيا لتحقيق مجموعةٍ من الأهداف تُمكِّنها في نهاية المطاف من الصعود كقوةٍ إقليميَّةٍ كبرى، مهيمنةٍ على دول الجوار. وإحدى ركائز هذه القوة، هي التحكُّمُ بأكبر قدرٍ مُمْكِنٍ من مياه نهري دجلة والفرات، بغية استثمار ذلك كورقة ضغطٍ، وابتزازٍ سياسي.

وفي هذا السّياق، تمّ تعميق التعاون التركي الإسرائيلي في مشروع (الغاب)، ما يعني إقحام تركيا وإسرائيل في الشأن السوري والعراقي، فالتحالفُ المائيُّ بين أنقرة وتل أبيب يعزّز تحالفهما الاستراتيجي. وانطلاقاً من منهج المساومة، قال «صالح يدرم»، وزير الدولة التركي والمسؤول عن مشروع (الغاب)، في نوفمبر ١٩٩٧: «إن في الشرق الأوسط مواردَ بتروليةً كبيرةً، وهي هبةٌ من الله، كالمياه، وإنه إذا رضي العربُ بضخٍّ نفطهم دون مقابلٍ»[١]، «فإن تركيا سترسل لهم المياه الموجودة لديها في بحيرات السّدود، لأنها ليست مستعدّةً لإعطاء مياهها دون مقابل»[٢].

كما صرَّح الرئيس التركي «سليمان ديميريل» في مطلع التسعينات من القرن الماضي: «لا يمكن لأيٍّ من سوريا والعراق أن تدّعي أن لها حقّاً في الأنهار التركية أكثر مما تستطيع أنقرة أن تدّعي حقّاً في نفطها. إنها مسألة سيادة. نحن نملك الحقَّ في أن نفعل ما نشاء. إن منابعَ الماء تركيةٌ، ومنابعَ النفط عائدةٌ إليهما، نحن لا نزعم أن لنا حصَّةً في ثرواتهما النفطية، وهما لا تستطيعان المطالبة بحصّةٍ من الموارد المائية»[٣].

على أيّة حالٍ، تتمسَّك تركيا بموقفها الثابت إزاء مشكلة المياه، باعتبار نهري الفرات ودجلة من الأنهار العابرة للحدود، وليس من الأنهار الدولية، وبهذا المنطق تعطي أنقرة لنفسها الحقَّ في إقامة وإنشاء عددٍ من السّدود على النهرين وروافدهما داخل إقليمها، ورَفض إبرام معاهدةٍ دوليةٍ ثلاثيَّةٍ تنظِّم استغلال مياه الفرات، وتحدِّد الحصص المائية لكلٍّ من الدول الثلاث.

كما اعتبرت تركيا أن النهر الذي تنطبق عليه القواعد القانونية الدولية، هو النهر الذي يفصل بين دولتين، وليس النهر التعاقبي، بالرغم من أن تركيا نفسها، في أكثر

(١) صحيفة الأهرام القاهرية، ١١/ ١١/ ١٩٩٧، ص٦.

(٢) Bulloch Adel Darwish (1993), *Water Wars: coming conflict in the Middle East*, London, Victor gollancz, pp.77-75.

(٣) صحيفة القدس، ١٥/ ١/ ١٩٩٦، ص٦.

من معاهدةٍ، اعترفت بأن النهرَ التعاقبيَّ هو نهرٌ دوليٌّ ولا بد أن تُطبَّقَ عليه القواعدُ القانونيةُ الدولية[١].

استناداً إلى ما تقدَّم، ماذا تريد تركيا من سوريا؟

للإجابة عن هذا التساؤل، سيتمُّ استعراض ما يأتي[٢]:

- تسعى تركيا إلى صياغة مبادئ السياسة المائية الدولية في ضوء مصالحها الخاصة، وهو خروجٌ وتمرُّدٌ واضحان على مبادئ القانون الدولي.
- تسعى تركيا لتكريس فكرة بيع المياه، باعتبارها سلعةً قابلةً للتداول، مما يوفِّر فرصةً لإعطاء إسرائيل شرعيةً قانونيةً للسيطرة على الموارد المائية العربية.
- تهدف تركيا إلى استخدام ورقة المياه كوسيلة ضغطٍ ومساومةٍ على مصالح سوريا الاقتصادية، ومشاريعها الزراعية الحيوية. وبالتالي، فإن السّلوك التركيَّ يُعْتَبر سابقةً خطيرةً في تاريخ العلاقات الثنائية بين الدول المُتشاطئة.
- تهدف تركيا إلى عرقلة التنمية في سوريا، وزيادة مشاكلها، من خلال وضعها تحت طائلة الابتزاز السياسي.
- تسعى تركيا إلى لعب دورٍ سياسيٍّ وأمنيٍّ مرسومٍ لها في المنطقة في ظلِّ ما يُسَمَّى بالشرق الأوسط الجديد، فمنذ انتهاء الحرب الباردة، بدأت أنقرة في تكثيف حضورها السياسي والاستراتيجي في المنطقة.
- يرى قادةُ تركيا أن ضمان تدفُّق ٥٠٠ م^3/ ث من المياه إلى سوريا، كان بناءً على نصِّ بروتوكولٍ جرى توقيعه في العام ١٩٨٧، في حال قيام سوريا باتّخاذ تدابير فعّالةٍ ضد حزب العمال الكردستاني. وهذا ما تمَّ فعلاً، عندما أُبعِدَ مقرُّ الحزب من دمشق إلى البقاع اللبناني. وفيما بعد قامت سوريا، تحت طائلة التهديد العسكري التركي، بطرد «عبد الله أوجلان» في أكتوبر ١٩٩٨، وذلك تمهيداً لإلقاء القبض عليه. فمحدودية القدرة السورية على مواجهة الابتزاز أو المساومة من قبل تركيا، جعل دمشق تستجيب للضغوطات والتهديدات العسكرية التركية. ومما يُدلّل على ذلك، ما صرّح به رئيس الوزراء التركي

(١) عبد الناصر سرور، التعاون الاسرائيلي التركي في السياسة المائية، م. س، صص١٩٦-١٩٧.

(٢) م. ن، ص١٩٧.

«توغوت أوزال» قائلاً: «سنقطع مياه الفرات عن سوريا، إذا لم تتدخَّل لكبح نشاط حزب العمال الكردستاني»[1].

– إذاً، تحاول تركيا دائماً تسييس المياه، الأمر الذي يترتَّب عليه استخدام هذه الورقة كأداةٍ من أدوات المساومة، والتهديد، والإجبار في التعامل السياسي. فالقضية، شكلاً، اقتصاديةٌ، ومعنوياً لها دلالاتٌ سياسيةٌ واضحة. فضلاً عن أن الهدفَ النهائيَّ لتركيا هو تحجيمُ أيّة حركةٍ تغييريةٍ في أي قطرٍ من الأقطار العربية يسعى للخروج من دائرة التبعية والتخلّف. وهذا ما مارسته تركيا على أرض الواقع مع سوريا، معتمدةً على أدواتٍ عدّةٍ، أبرزها، الأداة الاقتصادية، والإمكانات العلمية، وأداة الابتزاز السياسي، والمساومة، وأداة التلويح باستخدام الأداة العسكرية.

ثانياً: اتّفاقيّة التّعاونِ العسكريِّ التركيِّ الإسرائيلي:

تُمثّل اتّفاقيّةُ التعاونِ العسكريِّ التركيِّ الإسرائيليِّ في العام ١٩٩٦، واتفاقية التحالف الاستراتيجيِّ في العام ١٩٩٨، نقطةَ تحوُّلٍ هامّةٍ في تطوُّر مسيرة العلاقات التركية الإسرائيلية، وركيزةً خطيرةً من الركائز التي تهدِّد الأمنَ القوميَّ العربيَّ بشكلٍ عامٍّ، وأمنَ الدولة السورية على وجه الخصوص.

فمن المؤكَّد أن تركيا، وبعد انتهاء مرحلة الحرب الباردة، شعرت بأن مكانتها في المنظومة الأمنية والاستراتيجية، التي تتزعَّمها الولايات المتحدة، قد بدأت تتراجع، بحكم اختفاء الخطر السوفييتي.

وللتعويض عن هذه المكانة، رأت تركيا أنها في حاجةٍ ماسّةٍ لإسرائيل، وما تمتلكه من قدراتٍ كبيرةٍ في مجال التكنولوجيا العسكرية، في حال عجزها عن الحصول على هذه التّقنية من الولايات المتحدة أو الغرب الأوروبي.

وبالعودة إلى مجالات التعاون العسكري الأمني بين تركيا وإسرائيل في ضوء الاتفاقيات المُبرَمة منذ العام ١٩٩٦، نجد أنها اشتملت على[2]:

- تحديث القوات العسكرية التركية، وإقامة مشاريع مشتركةٍ للصناعات العسكرية.
- إجراء مناوراتٍ عسكريةٍ مشتركة.
- تنفيذ اتفاقيات تعاونٍ، وتنسيقٍ أمنيٍّ واستخباري.

(١) هشام عبد العزيز، التقارب التركي من إسرائيل في التسعينات، مجلة البصائر، العدد ٢٢، ٢٠٠٠، صص٩٥_١٣٢.

(٢) سها الباش، تطور العلاقات بين إسرائيل والدول العربية المجاورة، مجلة الباحث العربي، العدد ٤٨، يوليو ١٩٩٨، ص٢٥.

ولقد تأثَّرت سوريا جرّاء تطوُّر العلاقات العسكرية الإسرائيلية التركية، ورأت في تلك العلاقات خطراً مُوجَّهاً ضدها. لذلك، سعت سوريا إلى تعزيز علاقاتها العسكرية والأمنية مع إيران واليونان، كما قامت باستدعاء السفير التركي لديها للاحتجاج على توقيع هذه الاتفاقيات، معلنةً عن قلقها الشديد من السلوك التركي.

ولمواجهة ذلك، نشطت الدبلوماسية السورية في بناء جبهةٍ عربيةٍ وإسلاميةٍ موحَّدةٍ لعرقلة التعاون العسكري التركي الإسرائيلي، وكانت الخارجية السورية قد وصفت المناورات العسكرية التركية الإسرائيلية التي جرت في العام ١٩٩٨ بأنها مؤشِّرات حربٍ تتنافى مع روح السلام[1].

وعموماً، لقد تمخَّض عن الاتفاقيات العسكرية والأمنية بين تركيا وإسرائيل، تشكيلُ هيئةٍ من كبار الضبّاط ورؤساء الشُّعَبِ، والقيادة، والاستطلاع، والمخابرات، وكذلك تشكيلُ هيئة التصنيع العسكري المشترك، وتبادل الزيارات بين القيادات العسكرية في البلدين.

هكذا، تأزّمت العلاقات السورية التركية، ووصلت إلى مرحلةٍ خطيرةٍ، حيث رأت سوريا أن الحلف العسكري والأمني بين تركيا وإسرائيل يشكّل ضغطاً استراتيجياً عليها في مختلف المجالات، ويهدف إلى وضعها بين فكَّي كمّاشةٍ، ويهدّد الأمن القومي العربي. في المقابل، كانت تركيا تتّهم الحكومة السورية بإيواء وتدريب عناصر حزب العمال الكردستاني، وبأن سوريا تستخدم الورقة الكردية لزعزعة أمنها، إضافةً إلى أنها كانت ترتاب وتتخوّف من تطوّر التعاون والعلاقات السياسية بين سوريا وكلٍّ من اليونان والشطر اليوناني من قبرص[2].

لكن العلاقات السورية_التركية شهدت تحسُّناً في العام ١٩٩٨، فبدأ التوافق في الجانب الأمني، وتم طرد زعيم حزب العمال الكردستاني «عبدالله أوجلان» من سوريا، ثم انتقل التوافق إلى الجانب الاقتصادي والسياسي.

إنّ التوجهات التركية المتمثّلة بسياستها العدائية ضد سوريا، تندرج في سياق الدور الذي تسعى تركيا للعبه في المنطقة والإقليم، إدراكاً منها، بأن سوريا هي المعيق لهذا الدور، وهكذا جاء تحالفها العسكري مع إسرائيل ليصبّ في خدمة هذه الأهداف والطموحات.

(١) محمد قاياتي، العلاقات السورية التركية بين التوافق والتوتر، ٢٠١٣، أنظر: http://anntv.tv\new\showsubject.aspx?id=48228.

(٢) محمود القدرة، تطور العلاقات السياسية التركية _ السورية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية :٢٠٠٧ _٢٠١٢، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة/ فلسطين، ٢٠١٣، صص١٠٧_١٠٩.

المحورُ الثالث: تطوُّرُ السّلوك السياسيِّ التركيِّ تجاه سوريا في ظلّ حكمِ حزب العدالةِ والتنميةِ ٢٠٠٢:

يمكن القولُ، إن نقطة التحوُّل في مسيرة العلاقات التركية السورية، وتراجع حدّة السلوك التركي العدائي اتجاه سوريا، تمثّلت في قيام سوريا بطرد أوجلان، وإغلاق مقرّات حزب العمال الكردستاني في دمشق، حيث أدركت القيادة السورية أن ثمة ضربةً عسكريةً قويةً من قبل تركيا قد تُوجّه إلى سوريا، خصوصاً بعد قيام تركيا بإرسال تعزيزاتٍ عسكريةٍ تركيةٍ إلى حدودها مع سوريا، وهذا ما صرّح به رئيس الأركان التركي «حسين أوغلو» في العام ١٩٩٨.

ثم كان «اتفاقُ أضنه» الأمنيُّ أيضاً، الذي على ضوئه وافقت سوريا على تأجيل قضية لواء الإسكندرونة إلى وقتٍ لاحقٍ، وأعلنت دمشق أن المصلحة السورية تقتضي تأجيل القضايا الخلافية، والتطلّع نحو تعاونٍ سياسيٍّ اقتصاديٍّ مع تركيا(١). كما تضمَّن الاتفاق تعيين ممثِّلين أمنيين في سفارة كلٍّ من الدولتين لدى الدولة الأخرى، واعتراف سوريا بأن حزب العمال الكردستاني هو (منظمة إرهابية).

وفي سياق التقارب الثنائي، قام نائب الرئيس السوري (عبد الحليم خدام) بزيارة أنقرة في نوفمبر ٢٠٠٠، حيث تعهَّد الطرفان بالعمل على صياغة إعلان مبادئ يساعد على توجيه العلاقة بينهما في المستقبل، وقد اعتُبِرَتْ هذه الاتفاقية ذات أهميّةٍ، لما لها من دورٍ في انفتاح تركيا على المنطقة العربية(٢).

وفي خطوةٍ نحو تأكيد التقارب في العلاقات الثنائية، وإبداء حسن النوايا، والاعتراف بالدَّور المُتبادَل، قام الرئيس التركي (أحمد نجدت شيزر) في المشاركة بتشييع الرئيس الراحل حافظ الأسد في يونيو ٢٠٠٠. هذا وقد شهدت السنوات التالية تعاوناً متبادلاً في مختلف المجالات الاقتصادية، والسياسية، والثقافية، والأمنية، كما تمّ فتح الحدود بين البلدين(٣).

ويمكن تفسير حالة التقارب الثنائي منذ العام ٢٠٠٢ فصاعداً، بأنها كانت ناجمةً عن مجموعةٍ من الاعتبارات لدى صنّاع القرار في البلدين.

(١) أنقرة تعترف بدور سوريا الإقليمي، صحيفة المستقبل اللبنانية، ١٥/ ١١/ ٢٠٠٠، ص٧.

(٢) محمد نور الدين، تركيا: الصيغة والدور، بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٨، صص ٢٩٤ _ ٢٩٥.

(٣) محمد نور الدين، السياسة الخارجية التركية: أسس ومرتكزات، مجلة شؤون الشرق الأوسط، العدد ١٢٣، ٢٠١٠، صص١١_١٢.

فاعتبارات صانع القرار التركي، تصبُّ في استراتيجية حزب العدالة والتنمية، تلك الاستراتيجية القائمة على سياسة تعدُّد الأبعاد، و«تصفير المشكلات» مع دول الجوار، وإقامة أفضل العلاقات مع الجميع، بحيث تكون تركيا بلداً محورياً وعلى مسافةٍ واحدةٍ من الجميع، وقادرةً على التأثير في مجريات الأحداث الإقليمية والدولية، ومحاولة الجمع بين المتناقضات السياسية(١).

أما اعتبارات صانع القرار السوري، فقد عكست حالة التراجع والانحصار في دور النظام العربي، وحدوث تصدُّعاتٍ بين أعضائه، فضلاً عن معضلات البيئة الداخلية السورية، وتعاظم البعد الكوني للنفوذ الأميركي بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١، وبروز ملامح الهيمنة الأمريكية، واختلال التوازن الدوليِّ والإقليميِّ في غير صالح سوريا. لذلك، كانت حسابات صانع القرار السوري عقلانيَّةً في ضوء المصلحة الوطنية، واستمرارية بقاء النظام، بعيداً عن الشعارات والقيم التي كان يتبنَّاها.

وفي ضوء تقاطع المصالح، ازداد التحسّن في العلاقات الثنائية على النحو الآتي:

- قام رئيس الحكومة (عبد الله غول) في العام ٢٠٠٣ بزيارةٍ رسميةٍ إلى سوريا، زار خلالها ضريح القائد صلاح الدين، للتأكيد على الروابط التاريخية المشتركة.
- قام وزير الخارجية السوري (فاروق الشرع) بزيارةٍ رسميةٍ إلى تركيا في يناير ٢٠٠٤ للتأكيد على فتح أبواب الحوار والتعاون مع تركيا في جميع المجالات(٢).
- قام الرئيس السوري بشار الأسد بزيارة تركيا في العام ٢٠٠٤، وردَّ الرئيس «أحمد نجدت سيزار» بزيارة سوريا في العام ٢٠٠٥، رغم الاعتراض الأميركي الشديد لهذه الزيارة في ظل تشديد الولايات المتَّحدة حصارها السياسي والدبلوماسي على سوريا(٣).

هذا، وتُعَدُّ الزيارة التي قام بها الرئيس السوري إلى تركيا، الأولى من نوعها التي يقوم بها رئيسٌ سوريٌّ إلى تركيا، حيث تمَّ خلالها تدعيم العلاقات الاقتصادية بين البلدين، واتسمت هذه الزيارة بأهميةٍ استراتيجيةٍ، لأنها(٤):

(١) وليد رضوان، العلاقات العربية التركية، م. س، ص٣٧٨.

(٢) علي باكير، محددات الموقف التركي من الأزمة السورية: الأبعاد الآنية والانعكاسات المستقبلية، الدوحة: الجزيرة للدراسات، ٢٠١١، صص١_٢.

(٣) عمر تشبناذ، سياسات تركيا في الشرق الأوسط: بين الكمالية والعثمانية، م. س، صص٢٧_٢٨.

(٤) وليد رضوان، العلاقات العربية التركية، م.س، صص٣٧٨_٣٨٢.

– عبّرت عن استراتيجية المصلحة المشتركة بين البلدين، من خلال تحفيز العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية، وعن قلق الطرفين تجاه تعاظم القومية الكردية، وشكّلت محاولةً لكسر العزلة التي فرضها الغرب على سوريا عقب اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري.

– بُعَيْدَ الاحتلال الأمريكي للعراق، وتحديداً في أبريل ٢٠٠٣، قام وزير الخارجية التركي (عبد الله غول) بزيارة سوريا، للتأكيد على عمق العلاقة، وتبع ذلك عدة زيارات أخرى، أبرزها [١] زيارة وفدٍ حكوميٍّ سوريٍّ لتركيا، مصطحباً معه وفداً من رجال الأعمال، للتوقيع مع شركاتٍ تركيةٍ على عقود بناء وتجديد وتوسيع معامل الإسمنت والأسمدة، وتكرير السكر، وتصنيع الآلات، كما تمَّ الاتفاق على آلية نزع الألغام على طول الحدود بين البلدين، وعلى تبادلٍ واسعٍ للسّلع التجارية بينهما.

– وقد قامت الحكومة التركية بخطوةٍ جريئةٍ حين أقدمت على رفض قانون محاسبة سوريا، ورفضت التعاطي معه، هذا القانون الذي أصدره الكونجرس الأمريكي في نوفمبر ٢٠٠٣[٢]. ولقد توثّقت العلاقة بين البلدين على الصعيد الاقتصادي، حيث أقرّت السلطات السورية ما يزيد عن ثلاثين مشروع استثمارٍ تركيٍّ في سوريا ما بين عامي ٢٠٠٥ـ٢٠٠٧، بقيمة مائةٍ وخمسين مليون دولار. وتمّ تأسيس شركة التنقيب عن النفط في العام ٢٠٠٦ في سوريا. كما تمّ إنشاء منطقة تجارةٍ حرّةٍ بين البلدين في العام ٢٠٠٦.

– أما على الصعيد السياسي، فقد عملت تركيا على تفعيل سرّية التسوية السلمية بين سوريا وإسرائيل، من خلال إقامة حوارٍ سوريٍّ-إسرائيليٍّ، فتمكّنت أنقرة في مايو ٢٠٠٨ – في سياق توجُّهاتها الاعتدالية – من بناء جسرٍ من الثقة بين الطرفين، الإسرائيلي والسوري، ونجحت في إدارة مفاوضاتٍ غير مباشرةٍ بينهما[٣].

– ولم يقتصر الدور التركي على التقارب السوري الإسرائيلي فحسب، بل لعبت تركيا دوراً في تقريب وجهات النظر بين سوريا وبعض الأطراف الأوروبية[٤].

– وفي تطوُّرٍ آخر للعلاقات التركية السورية، أُعْلِنَ في العام ٢٠٠٩ عن إنشاء مجلس التعاون الاستراتيجي بين البلدين، وهو عبارة عن مجلسٍ يرأسه رئيسا وزراء

(١) عبير ياسين، الضغوط الأمريكية على سوريا بين النموذجين الليبي والعراقي، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٣، ٢٠٠٦، ص١٥٧.

(٢) محمد نور الدين، الدور التركي تجاه المحيط العربي، مجلة شؤون سياسة، ٢٠١٢، ص١٧.

(٣) سيد على نجات، العلاقات التركية السورية في الحقبة المعاصرة، ٢٠١٣، أنظر:
ar:cmess.irldefault.aspx?tubia=100Ar.

(٤) باكير، محددات الموقف التركي، م. س، ص٢.

البلدين، ويضمُّ ستة عشر وزيراً من البلدين، ويعقد جلستين سنوياً، جلسةً في كلِّ بلدٍ وبالتناوب. وفي العام نفسه، تمّ إلغاء تأشيرة السَّفر بين البلدين، كما وقَّع البلدان ست عشرة اتفاقيةً في مختلف المجالات، وارتفع حجم التبادل التجاري بينهما من ٧٣٠ مليون دولارٍ في العام ٢٠٠٠، إلى ٢٣ مليار دولارٍ في العام ٢٠١٠، كما تمّ التوقيع على إنشاء منطقة التجارة الحرَّة المشتركة بين البلدين[١].

المحور الرابع: التحوُّلُ الجذريُّ في السّلوكِ التركيِّ تجاه الحراكِ السوريِّ منذ العام ٢٠١١:

– يمكن القولُ، إن التحوُّل في السّلوك السياسي التركي تجاه سوريا في ظلّ تطوُّراتها الداخلية التي أخذت تتفاقم تدريجياً خلال العام ٢٠١١، كان تحوُّلاً متطرِّفاً، أدّى إلى تغيُّرٍ في التوجُّه العام للسياسة الخارجية التركية، ليشمل الأدوات والاستراتيجيات والأهداف، أي إعادة العلاقات التركية السورية إلى نقطة الصفر. فما دوافع هذا التغيُّر الحاد؟

– يبدو أن المنهجَ التوفيقيَّ الاعتداليَّ الذي انتهجه الأتراك في ظل حكم حزب العدالة والتنمية مع الدولة السورية، منذ مطلع العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، قد انقلب مع اشتداد الأحداث الداخلية في سوريا، وهو ما دفع تركيا إلى اتباعِ سياسةٍ متطرِّفةٍ مع سوريا، أحدثت تصدُّعاً عميقاً في الدولة السورية، وَوَضَعتها في محلِّ خطيرٍ جداً، قد يؤدّي إلى تفكّكها، وإدخالها في مستنقع الدول الفاشلة. ويمكننا إدراجُ أهداف السلوك التركي قي الآتي[٢]:

– سعي تركيا لأن تكون الطرف الوحيد في المنطقة دون شركاء، من خلال ضرب الشريكِ الإقليميِّ الأقوى (إيران)، عبر ضرب إحدى الركائز الأساسية للنفوذ الإيراني (سوريا).

– إضعاف الخيارات السياسية المُعادية للغرب، والتطلُّع إلى وصول الإسلاميين إلى السلطة في سوريا، كركيزةٍ لطموح تركيا في تسيير أمور المنطقة.

– تأكيد دور تركيا الفاعل، بصفتها عضواً في حلف الأطلسي، وفي التحالف الغربي، وأنها ملتزمةٌ بسياساته في المنطقة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. وفي هذا الإطار

(١) م. ن، ص. ن.

(٢) أحمد يوسف وآخرون، حال الأمة العربية ٢٠١١ـ٢٠١٢: معضلات التغيير وأفاقه، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٢، صص٦٢ـ٦٦.

كانت موافقة تركيا على نَصْبِ رادارات الدِّرع الصّاروخي لحلف الناتو على أراضيها لمواجهة الصّواريخ الإيرانية والروسية.

– شراكة تركيا الاستراتيجية مع الدول التي شهدت ثوراتٍ على أنظمتها السياسية، وذلك من خلال الترويج لنموذجها السياسي والاقتصادي.

المنظورُ التركيُّ للحراكِ السوريِّ وتطوُّراته:

منذ اندلاع الحراك الشعبي في سوريا مع نهاية العام ٢٠١١، وتطوّره إلى صراعٍ مسلَّحٍ، وصف المتابعون العلاقة بين سوريا وتركيا بأنها الأسوأ في تاريخهما. ويمكن استعراض ذلك على النحو الآتي:

– ظهر الموقف التركي من الحراك السوري منذ بداية الأحداث وتطوُّرها، بأنه مؤيدٌ لمطالب المحتجّين السوريين، ونادى بتلبية مطالبهم الشعبية. فعندما اندلعت الأحداث في مدينة «درعا» جنوب سوريا، أصدرت وزارة الخارجية التركية بياناً رسمياً في مارس ٢٠١١، مُعزِّيةً بالضحايا، ومتوقِّعةً كذلك، أن تحاسب القيادة السورية المتورِّطين في قتل الأبرياء، كما اتصل رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بالرئيس السوري بخصوص ذلك. ولقد كذَّب أردوغان الرواية الرسمية السورية، قائلاً: «لا يوجد مُندسُّون، ولا عصاباتٌ مسلَّحةٌ، كما تدّعي السلطات السورية، ومن حقِّ قوات الأمن الدفاع عن نفسها، ولكن الذي يواجهها هو شعبٌ غيرُ مُسلَّح»[1].

– وفي مقابلةٍ مُتلفزةٍ في مايو ٢٠١١، حذّر أردوغان الرئيسَ بشار الأسد من عواقب استمرار قتل المدنيين أو ارتكاب مجازر.

– تصاعد الموقف التركي بحدَّةٍ كبيرةٍ في شهر أغسطس ٢٠١١، عندما أعلن أردوغان أنه ينوي توجيه تحذيرٍ أخيرٍ للنظام السوري، بوقف إراقة الدماء فوراً، وقد أوفدت تركيا وزير خارجيتها أحمد داود أوغلو، الذي اجتمع بالرئيس السوري الأسد، وقد حمل للأسد رسالةً، مفادها، ضرورة إيقاف العمليات العسكرية ضد المدنيين السوريين وبدون شروطٍ، محذِّراً من أنها الرسالة الأخيرة.

– في أعقاب زيارة أوغلو لسوريا، أعلن رئيس الجمهورية عبد الله غول، أن أنقرة فقدت الثقة تماماً بالنظام السوري، ثم أعلن أردوغان قَطْعَ كافّة الاتصالات الرسمية

(١) على باكير، الثورة السورية في المعادلة الإيرانية التركية، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢، صص ٤-٥.

مع النظام السوري، والبدءَ بفرض العقوبات عليه[1]. ويمكن تحليل هذه الإجراءات المتسارعة في ضوء نظريات العلاقات الدولية، بأن تركيا اعتمدت على أحد أبرز أشكال التغيير تطرُّفاً، خصوصاً في التوجُّه العام للسلوك الخارجي، إذ اشتمل تغيُّراً في الأدوات والأهداف والاستراتيجيات[2].

– اذاً، تبنَّى الموقفُ التركيُّ خطابَ الحراك الشعبي، وفتح أبواب تركيا لقوى المعارضة التركية، بعدما رفض النظام السوري دعوة تركيا للتعاطي بسِلْميَّةٍ مع المتظاهرين، ومطالبته أيضاً بإطلاق سراح المعتقلين، والمفكِّرين، وتحقيق التعدّديّة السياسية، وإجراء إصلاحاتٍ تشريعيةٍ ودستوريةٍ جوهرية[3].

كيف تعاملتْ تركيا مع أطرافِ المُعارضَة؟

لو نظرنا إلى طبيعة المُعارضة السورية، بشقّيها السياسي والمُسلَّح، سنجد أنها عبارةٌ عن (موزاييك سياسي) وخليطٍ غريبٍ من التوجُّهات والأهداف والبرامج، مما زاد الأمور تعقيداً أمام تركيا، التي تسعى من خلال سياستها إلى التحكُّم في أوراق اللعبة السياسية السورية، وذلك من خلال الاحتفاظ بعلاقاتٍ وثيقةٍ مع قوى المُعارضة المختلفة، لكي تُؤثِّر على قراراتها، وتُمثِّل قيداً غير مباشرٍ على طموحات الأكراد. والأصحُّ، أن تركيا تخشى من تأثير سقوط النظام السوري على وضع الأكراد لديها، والذين يشكِّلون ما يزيد على ٢٠٪ من سكانها، فقد يزداد طموحهم الانفصالي، ويقوى موقف الأكراد في العراق، وربما يُطبَّق نموذجهم الفدرالي في سوريا، بما يؤثِّر مستقبلاً على الوحدة الإقليمية للأراضي التركية. وزيارة وزير الخارجية التركي (أحمد داوود أوغلو)، في أغسطس ٢٠١٢، لكردستان العراق، كانت للتنسيق المشترك ضد نشاط حزب العمال الكردستاني، خوفاً من استخدامه (إيرانياً وسورياً) للتأثير على الموقف التركي من الأزمة السورية[4]. فالأزمة السورية أدَّت إلى تزايد قوة أكراد العراق تجاه تركيا، الأمر الذي يدعم إنشاء منطقةٍ كرديةٍ بإدارةٍ ذاتيةٍ سوريةٍ، ويؤدي إلى تحقيق المطالب الكردية بالحصول على حكمٍ ذاتيٍّ داخل تركيا نفسها.

(١) م. ن، ص٥.

(٢) Charles Hermann, (1995), Changing course : when governments choose to Redirect foreign policy, international studies quarterly, vol. 34 , pp. 5-7.

(٣) Setrif Demir, (2013), The impact of the Syria crisis on the global and regional political dynamics. www.egeweb.ege.edu.u-tr/tdid/files/dergi-13/og.pdf.

(٤) محمود بيومي، أكراد سوريا والثورة بين تعقيدات الداخل وقيود الخارج، مجلة الأهرام الرقمي، ٢٠١٢، انظر: http://digital-ahram.org.eg/community.aspx?serial=1090062.

وفي ما يتعلّق بالموقف التركي تجاه إيران، ومواقفها الداعمة للنظام السوري، صرَّح وزير الخارجية التركي الأسبق (ياشار ياكيش) في حديثٍ مع صحيفة «طرف» التركية، قائلاً: «إن إيران لا يمكنها تحقيق هدفها في نشر النفوذ الشيعي والسياسي في المنطقة العربية، من دون المرور بالحلقة السورية الملاصقة لحزب الله في لبنان، وبالتالي الوصول إلى البحر المتوسط، والتأثير السياسي في مسار التفاعلات الداخلية والخارجية»[١].

إن الموقف التركي، يعكس حالة الصراع والتنافس بين القوتين الإقليميتين تجاه المنطقة العربية. وباعتقادي، إن ما يدور الآن في الساحة السورية من صراعٍ إقليميٍّ (إيرانيٍّ ـ تركيٍّ)، يمكن اعتباره شكلاً من أشكال الحروب بالوكالة. وبالنسبة لإيران، فإن سقوط النظام السوري، سيُعتبر كارثةً لها، أو زلزالاً جيوبوليتيكياً على حدِّ قول بعضهم[٢]، وسوف يُنهي النفوذ الإيراني في المنطقة، وستكون له تداعياتٌ حتميةٌ على بنية المشروع الإيراني برمّته. فسقوط النظام السوري ـحسب الاعتبارات الإيرانيةـ سيؤثّر على علاقة إيران بحلفائها في لبنان وفلسطين، وخصوصاً أن سوريا تمثّل حلقة الوصل المحورية بين الطرفين.

استناداً إلى ما سبق، كيف تعاطت تركيا مع أطراف المُعارَضة؟

تحاول الدراسة هنا، استعراض بعض أطراف المُعارَضة، وتشكيلاتها السياسية والمسلَّحة، وهي:

١ ـ **المجلسُ الوطنيُّ السوري**: هو عبارة عن مجموعاتٍ سياسيةٍ تضم أغلب أطياف المعارضة السورية، وقد تمّ الإعلان عن تشكيله في أكتوبر ٢٠١١، في مدينة اسطنبول التركية، وترأّسه «برهان غليون» (وهو أكاديميٌّ ومفكّرٌ سوريٌّ يقيم في فرنسا). وتكوّن المجلس الوطني السوري من الحراك الثوري، وكتلة المستقلين الليبراليين، وإعلان دمشق، والمنظمة الأشورية الديمقراطية، وجماعة الإخوان المسلمين وحلفائهم، والكتلة الوطنية الكردية، بالإضافة إلى شخصياتٍ وطنيةٍ مستقلة[٣].

(١) صحيفة طرف التركية، يناير ٢٠١٢.

(٢) باكير، الثورة السورية في المعادلة الايرانية التركية، م. س، صص٤ ـ ٥.

(٣) يوسف فخر الدين، سورية ثورة مستمرة، استراتيجية سلطة الاستبداد في مواجهة القوى السورية، تحرير يوسف فخر الدين، شبكة حنطة للدراسات والنشر، ٢٠١٤، صص١٧٩ ـ ١٨٠.

أتاحت تركيا للمجلس الوطني السوري عقد اجتماعاته، وإصدار تصريحاته من اسطنبول، واعترفت به ممثّلاً شرعياً للمُعارَضة السورية. في الوقت نفسه، خضع المجلس للضغوط التركية، ما أدّى إلى انفصال المجلس الوطني الكردستاني عنه.

٢ ـ **الائتلافُ الوطنيُّ لقوى الثورةِ المُعارِضة**: ضم ممثلين عن أغلب قوى وهيئات المُعارَضة السياسية السورية، بالإضافة إلى شخصياتٍ مستقلةٍ من الحراك والمجالس المحلية للمحافظات السورية. ويتلقّى هذا الائتلاف دعماً من تركيا، والولايات المتحدة الأمريكية، ودول الاتحاد الأوروبي، وحلف الناتو، وجامعة الدول العربية.

٣ ـ **الجيشُ السوريُّ الحُر**: من أبرز التشكيلات العسكرية المسلّحة ذات الصلة الوثيقة بتركيا، تأسّس في يوليو ٢٠١١، على يد العقيد «رياض الأسعد» الذي هرب إلى تركيا، وبتنسيقٍ ودعمٍ من القيادة التركية. انضمّ إليه جماعة الإخوان المسلمين، ولهذا السبب وفّرت له أنقره الرعاية من قبل أردوغان شخصياً. ويفيد العديد من المصادر، أن جهاز الاستخبارات التركي يسيطر على الجيش السوري الحُر من خلال وجود قياداته في تركيا، وقد تمّ تأسيس مجلس القيادة العسكرية العليا في ديسمبر ٢٠١٢. هذا، وأصبحت الحدود التركيةـالسورية المدخلَ الأساسيَّ لوصول الأسلحة، والإمدادات لعناصر الجيش السوري الحُرِّ في سوريا[١].

على أية حالٍ، ثمة تشكيلاتٌ عسكريةٌ مسلّحةٌ، لها وجودها القويُّ والفعّال في مسرح الأحداث الداخلية السورية، مثل (داعش، جيش النصرة، القاعدة... إلخ)، إلا أنها خارج النفوذ التركي المباشر.

وبالرغم من الشعارات التركية الحادّة الموجَّهة للنظام السوري ورموزه وجيشه، ووصول العلاقات الثنائية إلى حدِّ القطيعة التامة، إلا أن براغماتية ومصلحة تركيا دفعتاها نحو مساومة النظام السوري على تسليم المقدم «حسين هرموش» للسلطات السورية مقابل تسليم دمشق للعناصر القيادية في حزب العمال الكردستاني التركي التي تتّخذ من سوريا مقرّاً لمهاجمة الجيش التركي[٢].

إجمالاً، في سياق تطبيق سلوكها وتحقيق أهدافها، اعتمدت تركيا على العديد من الأدوات التي تتلاءم والحالة التي وصلت فيها علاقاتها بسوريا إلى درجة الصفر،

(١) محمد عبد الحليم، خريطة معلوماتية الجيش السوري الحر، النشأة والهيكل وأماكن الانتشار، ٢٠١٣، موقع حوارات مرة. أنظر:
http://www.himwarat-hurra.com/mod/677

(٢) م. ن.

فاستخدمت الأداة الدبلوماسية عندما قامت بقطع هذه العلاقات، والأداة الإعلامية مصحوبةً بنبرةٍ استعلائيةٍ تمثّلت بالتصريحات الرسمية التركية، وكذلك الأداة الاستخباراتية والعسكرية، فضلاً عن تحريض المنظمات الدولية، مجلس الأمن تحديداً، ضد النظام السوري.

المحورُ الخامسُ: تحليلُ وتقييمُ السّلوكِ التركيِّ في ضوءِ المَكسبِ والخسارة.

استناداً إلى ما تمّ استعراضه في المحاور السابقة، من سلوكٍ سياسيٍّ تركيٍّ تجاه سوريا، وأزمتها المتفاقمة منذ العام ٢٠١١، تبيّن لنا أن مساعي وأهداف تركيا في تحقيق المصلحة الوطنية ـ حسب رؤية صانع القرار ـ خرجت عن السّياق المألوف في التعامل مع الوحدات الدولية الأخرى. فهل أغفل صانع القرار التركي ما حدث في العراق المجاور، وهل هو لا يمتلك الخبرة التاريخية؟!

مما لا شك فيه، أن السّلوك التركي رفع (مرحلياً) من أسهُم الدولة ودورها الإقليمي، من خلال اضعاف الدولة السورية، وتحجيم دورها الإقليمي. فمن الواضح أن تركيا أخذت على عاتقها حَمْلَ لواء حقوق الانسان والشعوب في المنطقة العربية عموماً، وفي سوريا على وجه التحديد، بيد أنها تناست حقوق الأكراد السياسية في بلادها.

وإذا كان من حقّ الدولة أن تلعب دوراً إقليمياً فعّالاً، فعليها أيضاً أن لا تَنْتَقص أو تَمَسَّ السيادة الوطنية للدول المجاورة أو البعيدة، وإلا تكونُ قد ارتكبت خطأً جسيماً في هذه المسألة، على غرار القوى العظمى المُتنفِّذة في عصر العولمة، وعلى رأسها الولايات المتحدة التي تسعى إلى طمس ملامح الدولة الوطنية، خصوصاً الاستقلالية، والتدخّل في قضاياها الداخلية. كذلك، لا يمكن لأحدٍ أن يتنكّرَ لحقوق ومطالب الشعب السوري في أن يتمتّع بالحرية والكرامة والمشاركة السياسية، أو أن يتقبّل السلوك العسكري من قبل الدولة السورية في التعامل مع أزمته الداخلية.

وهكذا، فإن الدولة التركية ـفي ضوء حسابات المكسب والخسارة ـ خسرت أكثر مما كسبت، لكن كيف، ولماذا؟

إن نهجَها البراغماتيَّ النفعيَّ، لن يُجديَ لها نفعاً في المنظور المتوسط والبعيد، ويمكن تشخيص ذلك على النحو الآتي:

ـ **اقتصادياً**: لقد خسرت تركيا على الصعيد الاقتصادي، بحكم توقُّف علاقاتها تماماً مع الدولة السورية، وتجميد العقود التجارية، والاستثمارات الضخمة التي حظيت بها

تركيا خلال مرحلة عودة العلاقات الثنائية إلى طابعها التعاوني. وبالتالي، فإن الاقتصاد التركي سيتضرر بشكلٍ كبيرٍ على اعتبار أن سوريا هي البوابة الرئيسة للتجارة التركية في المنطقة العربية.

ـ **أمنياً**: أوضحت الدراسة، الدورَ التركيَّ في احتضان العديد من التشكيلات السياسية والعسكرية السورية على أراضيها، وباتت أنقرة المؤثّر الأقوى في مدخلات ومخرجات هذه التشكيلات، وكأنها أصبحت أداةً من أدواتها التي تقوم بتنفيذ ما يُعْرَفُ «بحروب تركيا بالوكالة في المنطقة». بيد أن ذلك كانت له تداعياتٌ خطيرةٌ على الصعيد الأمني التركي، فبروزُ عددٍ كبيرٍ من المليشيات المسلحة والتي لا تدور في الفلك التركي، جعل سوريا مرتعاً للإرهاب والتشرذم، والانقسامات الداخلية، وكان من ثمار ذلك، صعودُ دور ومكانة أكراد سوريا، وسعيهم نحو تحقيق هويتهم القومية والثقافية، ما يؤثّر على المشهد الكردي داخل الدولة التركية.

ـ **مكانةُ ودورُ تركيا (عربياً)**: إن الموقف التركي من الشأن السوري، يشكّل تدخُّلاً سافراً في الشؤون الداخلية السورية، بدءاً من النبرة الاستعلائية للتصريحات الرسمية التركية، واستضافة تركيا للمعارضة، وصولاً إلى تأسيس المجلس الوطني السوري. فتركيا (عملياً) قامت بالتلاعب بالتوازنات والحسابات السورية الداخلية، من خلال تكرار وصف الوضع في سوريا بأنه صراعٌ بين نظامٍ ملّيٍّ ومعارضةٍ سنيّةٍ[1]. فبعدما نجحت تركيا إلى حدٍّ كبيرٍ- في ضوء سياسة تصفير المشكّلات- في العودة المقبولة إلى المنطقة العربية، تلك العودة التي مسحت قدراً كبيراً من رواسب الماضي المتعلقة بالحقبة العثمانية والإرث التركي السابق، أيقظ السلوكُ التدخّليُّ الفجُّ في الشأن السوري، ذاكرةَ قطاعاتٍ كبيرةٍ من العالم العربي، على الصعيد الشعبي العام والنخبوي، فأصبحت السياسة التركية والسلوك التركي، محلّ شكٍّ وريبة.

ومما لا شكّ فيه، أن القيادة السورية أخطأت خطأً جسيماً، عندما تعاملت بقسوةٍ شديدةٍ مع المطالب الشعبية، ولكن ما يحدث الآن في سوريا، قد يؤدّي إلى انزلاق الدولة نحو الهاوية، ما يصبُّ في خدمة المشروع الصهيوني، على اعتبار أن الرابح والمستفيد الأول مما يحدث في سوريا، هو إسرائيل، ويبدو أن تركيا لم تستفِد من تجربتها التاريخية مع إسرائيل، حيث كانت تركيا هي الطرف الأقل ربحاً والأكثر خسارة، وخسارتها هنا متمثّلةٌ بمصالحها في المنطقة العربية.

(١) أحمد يوسف أحمد وآخرون، حال الأمة العربية ٢٠١١-٢٠١٢، م. س، ص٦٥.

- **إيرانياً:** في ما يتعلّق بالأزمة السورية، تعارضت الرُّؤية والأهداف التركية مع الرُّؤية والأهداف الإيرانية، فأصبح ما يدور في سوريا مسألة حياةٍ أو موتٍ لكلا الطرفين، وكأن الأمور وصلت بهما إلى ما يُعرف «بالمعادلة الصفرية». وكان من الممكن، أن تتجه تركيا نحو صيانة مصالحها بشكلٍ عقلانيٍّ رشيدٍ، وألا تتسرَّع في قطع علاقاتها بسوريا، غير أنها أقحمت نفسها في الشأن السوري بشكلٍ متسرِّعٍ، وتصادمت مع النظام السوري. أما إيران، فقد تدخلّت بشكلٍ واضحٍ، ومعها حزب الله، في سوريا، ووصلت بها الأمور إلى طريق اللاعودة، وإلى حدّ أن أحد المسؤولين الإيرانيين صرَّحَ بأن احتلال جزءٍ من الأراضي الإيرانية أهونُ وأفضلُ من سقوط النظام السوري.

الخاتمة:

يمكن القول، إن العلاقات التركية-السورية، تميّزت بالتذبذب، وعدم الاستقرار. فتارةً تتراجع العلاقات وتُصابُ بقدرٍ من الجفاء والريبة، وتارةً أخرى تتّجه نحو التقارب السريع والبنّاء في ضوء المصالح المتبادلة لكلا البلدين، فبعد أن تميّز السلوك التركي بالعقلانية والرشادة، والحسابات الدقيقة، والواقعية، سرعان ما تراجعت هذه العلاقات، وبخطواتٍ سريعةٍ، عندما قامت تركيا بقطع علاقاتها بسوريا، ودعمت علانيةً القوى السياسية والمسلحة من المُعارضَة السورية.

إن السلوك التركي جاء متسرِّعاً، ولم تدرك السلطة التركية جيداً نتائجه وتداعياته، فضلاً عن أنه خرج عن المألوف في إدارة الأزمات الإقليمية، وابتعد عن النمط السائد في التعامل مع الوحدات الدولية. فالسياسة التركية بعد انطلاقة الحراك السوري ابتعدت عن النمط الرشيد - العقلاني في صنع القرارات، وبات تأثير العامل الخارجي، والبيئة الدولية واضحاً في توجُّهات وتطوُّرات هذا السلوك، بل يمكن القول، إن تركيا تماهت إلى حدٍّ كبير مع الموقف الأمريكي والأوروبي من الدولة السورية.

وعليه، فمن المتوقَّع أن تكون خسارتها أكبر بكثيرٍ من مكاسبها، على الأقل في المنظورين المتوسط والبعيد.